

معدلات تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر: دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية للتأمين  
(SAA) خلال الفترة 2017-2021

**Solvency Assessment Ratio for Insurance Companies in Algeria: Empirical Study on the National Insurance Company (SAA) during 2017-2021**

حسام كراش<sup>1\*</sup>، سعاد لفتاح<sup>2</sup>

<sup>1</sup>مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، houssem.krache@univ-setif.dz  
<sup>2</sup>مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، souad.leftaha@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/29

تاريخ الاستلام: 2023/04/12

**ملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معدلات تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر، وقد تم تطبيق هذه المعدلات على إحدى الشركات الوطنية الرائدة في سوق التأمين في الجزائر، وهي الشركة الوطنية للتأمين (SAA) وذلك خلال الفترة 2017-2021، وقد تم الاعتماد على برنامج EXCEL لتحليل بيانات هذه الدراسة. تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن معدلات الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر تضم كل من معدلات تغطية الالتزامات التنظيمية ومعدلات هامش الملاءة، وتطبيق هذه المعدلات على الشركة محل الدراسة تبين بأن هذه الشركة في حالة ملاءة مالية جيدة، حيث حققت هذه الشركة متوسط معدلات للملاءة المالية خلال فترة الدراسة أفضل بكثير من القيم الدنيا (أو القصوى) المحددة من قبل المشرع، خاصة ما يتعلق بمعدلات تغطية الالتزامات التنظيمية — : إجمالي الأصول المقبولة، قيم الدولة، والقيم المنقولة الصادرة عن شركات جزائرية غير مدرجة في البورصة، بالإضافة إلى المعدلات المتعلقة بهامش الملاءة سواء على أساس المخصصات التقنية أو على أساس الأقساط. وهذا ما سيسمح لهذه الشركة من الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها في المستقبل حتى في ظل تحقق خطر عال.

**الكلمات المفتاحية:** شركات التأمين؛ معدلات الملاءة المالية؛ هامش الملاءة؛ الالتزامات التنظيمية؛ الشركة الوطنية للتأمين.

**تصنيف JEL:** G22؛ K22

**Abstract:**

*In this study, we tried to determine the solvency ratios of insurance companies in Algeria. We applied these ratios to one of the leading companies in the Algerian insurance market, which is the National Insurance Company (SAA), during 2017-2021. To analyse the data of this study we used the EXCEL program.*

*We have concluded that the solvency ratios of the insurance companies in Algeria include both the ratios of coverage of regulatory obligations and the solvency margin ratios. By applying these ratios to the company (SAA), it was found that this company is in a state of good financial solvency, as this company achieved average ratios of solvency during the study period that are much better than the minimum (or maximum) values set by the legislator, especially with regard to ratios of coverage of regulatory obligations by : total accepted assets, state values, and movable assets issued by Algerian companies not listed on the stock exchange, in addition to the solvency margin ratios, whether on the basis of technical provisions or on the basis of premiums. This will allow this company to carry out its obligations to its creditors, even in the event of high risk.*

**Keywords:** Insurance companies; Solvency ratios; solvency margin; regulatory obligations; SAA.

**Jel Classification Codes :** G22 ; K22

تُعبّر الملاءة المالية لشركات التأمين عن قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئيتها، في مواعيدها المقررة، ودون أن تؤدي عملية الدفع هذه إلى تعثر أو إفلاس شركات التأمين. ومن أجل ضمان ذلك تقوم الهيئات المشرفة على قطاع التأمين بإصدار قواعد للملاءة المالية خاصة بهذا النوع من الشركات، حيث يجب على هذه الشركات الالتزام بما حتى تضمن عدم إفلاسها وخروجها من السوق، وبذلك ضمان مصالح دائئيتها وخاصة مصالح المؤمن لهم.

إن قواعد الملاءة المالية تتضمن العديد من النسب، والتي تعرف بمعدلات الملاءة المالية، حيث تهدف هذه المعدلات إلى إعطاء معلومة قابلة للاستعمال في قياس ومعرفة الملاءة المالية لشركات التأمين، وإظهار نقاط الضعف فيها وهذا خلال مدة زمنية معينة، حيث يتم اعتماد نتائج هذه المعدلات كأساس للتنبؤ بالوضع المستقبلي للشركة.

في بعض دول العالم، بما في ذلك الجزائر، والتي لا تزال تُطبّق قواعد الملاءة المالية التقليدية، فإن معدلات الملاءة المالية لشركات التأمين تلتخص في معدلات تغطية التزامات الشركة وكذلك معدلات هامش الملاءة. وهذه المعدلات تتضمن حدود دنيا أو قصوى يجب على شركات التأمين الالتزام بها، وفي حالة عدم الالتزام بهذه الحدود، فإنه يعني بأن هذه الشركة في حالة ملاءة مالية غير جيدة، وبالتالي عدم تمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئيتها.

لقد قام المشرع الجزائري بتحديد قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين في الأمر 95-07 والمتعلق بالتأمينات، وتم تعزيز هذه القواعد في سنة 2006 من خلال إعادة النظر في تشريعات التأمين وذلك بإصدار القانون 06-04، ثم تم تعديل قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين في سنة 2013 وذلك أخذا بعين الاعتبار مبدأ الفصل بين شركات التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص. وأخيرا تم إجراء تعديل في القواعد الخاصة بتغطية التزامات شركات التأمين، وذلك بصدور القرار المؤرخ في 14 ماي 2016.

- **مشكلة البحث:** بناء على معدلات الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر، وبالتطبيق على الشركة الوطنية للتأمين (SAA) خلال الفترة 2017-2021، يمكن إبراز الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في السؤال التالي: إلى أي مدى تتمتع الشركة الوطنية للتأمين (SAA) بملاءة مالية جيدة بناء على معدلات تقييم الملاءة المعتمدة في الجزائر وهذا خلال الفترة 2017-2021؟

- **الأسئلة الفرعية:** للإحاطة بمختلف جوانب هذه الإشكالية نطرح السؤالين الفرعيين التاليين:

- إلى أي مدى تتمتع الشركة الوطنية للتأمين (SAA) بملاءة مالية جيدة بناء على معدلات تغطية إلتزاماتها التنظيمية بالأصول المقبولة، وهذا خلال الفترة 2017-2021؟
- إلى أي مدى تتمتع الشركة الوطنية للتأمين (SAA) بملاءة مالية جيدة بناء على معدلات هامش الملاءة، وهذا خلال الفترة 2017-2021؟

- **فرضيات البحث:** من أجل معالجة مشكلة هذا البحث تمت صياغة الفرضيتين التاليين:

- الفرضية الأولى: تتمتع الشركة الوطنية للتأمين بملاءة مالية جيدة، إذ أنها تمتلك أصول كافية تمكنها من تغطية إلتزاماتها التنظيمية وفق المعدلات المحددة من قبل المشرع.
- الفرضية الثانية: تتمتع الشركة الوطنية للتأمين بملاءة مالية جيدة، إذ أنها تمتلك هامش ملاءة يفوق المعدلات الدنيا المحددة من قبل المشرع.

- **أهداف البحث:** نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- التعرف على شركات التأمين ومختلف خصائصها؛

- التعرف على مفهوم الملاءة المالية لشركات التأمين وكذلك إبراز أهميتها بالنسبة لهذه الشركات وبالنسبة لأطراف أخرى؛
  - عرض قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر؛
  - إبراز معدلات تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر؛
  - حساب معدلات الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2017-2021، ومعرفة مدى ملاءة هذه الشركة بالاعتماد على نتائج هذه المعدلات.
- **أهمية البحث:** تعود أهمية دراسة تقييم ملاءة شركات التأمين للدور الذي يقوم به تقييم الملاءة المالية لهذه الشركات، إذ أنه يسمح بإعطاء إنذار مبكر للشركة، لاتخاذ اجراءات تصحيحية أو التدخل من جانب سلطة الاشراف، وذلك قبل أن يتم الوصول إلى حالة الإعسار المالي، وبالتالي يضمن تقييم الملاءة المالية استمرارية شركات التأمين، فقد أصبح هذا النوع من الشركات في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لمواجهة الأخطار فلا يمكن للأفراد والمجتمعات إهمال هذه الشركات وإغفال دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك وجب تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين بصفة دورية، وهذا من أجل التأكد من استمراريته من جهة، والتأكد من مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئتها، خاصة حملة وثائق التأمين، من جهة أخرى.
- **منهج البحث:** لتحقيق أهداف هذا البحث والبرهنة على فرضيته الرئيسية تم استخدام المنهج الوصفي، حيث تم تجميع المعلومات المتعلقة أساسا بشركات التأمين، الملاءة المالية لهذه الشركات وكذلك أهميتها بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وكذلك عرض قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر، مع إبراز مختلف المعدلات المستخدمة في تقييم الملاءة المالية لهذه الشركات. كما تم استخدام منهج دراسة الحالة الذي حاولنا من خلاله حساب هذه المعدلات بالاعتماد على بيانات متحصل عليها من الشركة محل الدراسة (الشركة الوطنية للتأمين)، وذلك من أجل تحديد مدى ملاءة هذه الشركة بالنظر إلى نتائج معدلات الملاءة المالية خلال الفترة 2017-2021.
- **الدراسات السابقة:**توجد العديد من الدراسات التي تناولت الملاءة المالية لشركات التأمين سواء على المستوى الدولي أو المحلي، والتي نوجز أهمها كما يلي:
- دراسة (عبد الكريم و خالد عبد العزيز، 2015) بعنوان هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية،مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، المجلد 10، العدد 38، 31-47: تناولت هذه الدراسة تحديد متطلبات هامش الملاءة المالية في شركات التأمين التعاوني بالتركيز على 6 شركات للتأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية وفق قواعد ومتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. حيث تم التوصل إلى أنه على الرغم من قوة المعايير المطبقة من اللائحة التنفيذية المفروضة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي إلا أن هذه المعايير غير كافية ولا تتمتاز بالدقة الكافية لتقييم واضح للملاءة المالية فهي عبارة عن مؤشرات عامة هدفها التعرف على وضع الشركة من ناحية الأداء المرضي من الأداء غير المرضي وبالتالي فهي لا تؤثر على الوضع المالي للشركة.
  - دراسة (موساوي و بو غزالة ، 2018)، بعنوان الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية، مجلة الاقتصاد الدولي والعمولة، المجلد 1، العدد 1، 131-145: تمحور موضوع الدراسة حول آليات تفعيل الرقابة على الملاءة المالية في شركات التأمين ما بين المدخل الأمريكي المرتكز على المخاطر وتدنيتهها والمدخل الأوروبي المرتكز على الملاءة المالية، وما هو موقع الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية من هذه التغيرات، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة هو أن الهدف الأساسي لتوجيهات النظامين الأوروبي والأمريكي يتمثل في تحسين إدارة المخاطر بشكل يسمح بتحديد متطلبات رأس المال (التخصيص الأمثل لرأس

المال الضروري المقابل للخطر) ومتطلبات الإفصاح المالي العام، مما يحقق استقرار أكبر في الأداء المالي لشركات التأمين. في المقابل فتتطلب الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر بوجهه الحالي بمتاز بالبساطة ويركز على الأسس التقليدية في تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين.

● دراسة (سنجاق الدين، 2021)، بعنوان نظام الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر وتطورات أنظمة الملاءة الأوروبية -دراسة مقارنة-، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت، المجلد 2، العدد 2، 96-115: حاولت الدراسة التعرف على قواعد تنظيم الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر مع مقارنة هذه القواعد بنظيرتها في دول الاتحاد الأوروبي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن نظام الملاءة المالية في الجزائر يركز على المتطلبات الكمية دون النوعية، ويعتمد على معدلات محددة مفروضة على جميع شركات التأمين مما لا يعطي مرونة كافية لهذه الشركات للنشاط خاصة في مجال الاستثمار، كما أن متطلبات الإفصاح والشفافية وكذا إدارة المخاطر فهي نوعا ما معيبة في نظام الملاءة المالية في الجزائر. كل هذا يستدعي ضرورة إعادة النظر في النظام القائم بفرض معدلات ملاءة أكثر ديناميكية مع تطورات المخاطر، مع تضمين المتطلبات النوعية فيه قائم على الحوكمة والافصاح.

● (Garayeta, De la Peña, & Trigo, 2022) Towards a Global Solvency Model in the Insurance Market: A Qualitative Analysis. Sustainability 2022, 14,6465:

تناولت الدراسة تضمين أبعاد الاستدامة في النماذج التي تحكم الملاءة المالية في أسواق التأمين الرئيسية في العالم، حيث تم بناء نموذج نوعي لتحليل نماذج الملاءة المالية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين وأستراليا، البرازيل وجنوب أفريقيا وتحديد مستوى التقارب بينهما. وربط المعايير المنصوص عليها في هذه النماذج مع أبعاد الاستدامة من أجل تحديد درجة الاستدامة في هذه النماذج. ومن أهم ما توصلت له هذه الدراسة اشتراك الأنظمة الدولية للملاءة المالية في بعد واحد للاستدامة في تقييم الملاءة المالية وهو الحوكمة، أهمية عمل هيئات الاشراف على قطاع التأمين في وضع معايير للملاءة المالية تعتمد على تحويل الموارد المالية المرتكز عليها حاليا إلى بدائل مستدامة، عدم الاكتفاء بمعدلات تقييم الملاءة المالية الكمية فقط وتفعيل الجزء المتعلق بالجوانب النوعية (تقارير ORSA وتفعيل نظام إدارة المخاطر).

● (Siopi, Poufnas, Chen, & Agiropoulos, 2023) Can Regulation Affect the Solvency of Insurers? New Evidence from European Insurers; International Advances in Economic Research ; 2023; v 29; 15-30:

تم من خلال هذه الدراسة تحديد العوامل التي تسمح لشركات التأمين بالحفاظ على نسب ملاءة قوية حتى تتمكن من الحفاظ على استمراريته من خلال تحديد أهم العوامل للتنبؤ بنسب (SCR)، أين تمت الدراسة على 29 شركة تأمين داخل الاتحاد الأوروبي للفترة 2016-2020، ومن أهم النتائج المتوصل إليها استخدام كل من معدل إعادة الاستثمار، التدفقات النقدية ونسب السيولة، الاستثمارات طويلة الأجل (كجزء من إجمالي الأصول)، وكذا معدلات الأرباح والخسائر ومعدلات التسوية كمعايير لرصد نسب SCR والتنبؤ بها، لتحديد معدلات رأس المال الضروري لمواجهة المخاطر التي تواجه شركات التأمين.

ومن خلال تتبع جميع هذه الدراسات نلاحظ أنها تناولت سبل تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين كنظام دون التفصيل في المعدلات المستخدمة للتقييم، صف إلى هذا فمجموع هذه الدراسات تمت على أنظمة دولية، في حين أن الدراسات التي تناولت نظام الملاءة المالية المحلي لم تبرز معدلات الملاءة المالية المستخدمة ولم تبرز كيفية حساب هذه المعدلات وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذه الدراسة، حيث سيتم التركيز على مختلف معدلات الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر، كما سيتم تحديد كيفية حساب هذه المعدلات، وذلك بالتطبيق على إحدى الشركات الوطنية الرائدة في سوق التأمين في الجزائر وهي الشركة الوطنية للتأمين (SAA).

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

يتضمن هذا المحور من الدراسة بعض المفاهيم النظرية المرتبطة بشركات التأمين وخصائصها، الملاءة المالية لشركات التأمين، وأخيرا قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر.

### أولا: تعريف شركات التأمين وخصائصها

تُعرف شركات التأمين بأنها: "نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي مؤسسة للتأمين تُقدّم الخدمة (المنتج التأميني) لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها" (الجيوسي و الطائي، 2010، صفحة 72).

وقد عرّفها المشرع الجزائري حسب المادة 203 من (القانون 06-04، 12 مارس 2006) على أنها: "شركات تتولى اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين و/أو إعادة التأمين المحددة في التشريع، ويُميز في هذا الشأن بين:

- الشركات التي تأخذ التزامات يرتبط تنفيذها بمدّة الحياة البشرية والحالة الصحية أو الجسمانية للأشخاص والرسملة ومساعدة الأشخاص؛
  - شركات التأمين من أي طبيعة كانت وغير تلك المذكورة في البند الأول.
- ومن بين الشركات التي تنتمي إلى البند الثاني من هذا التعريف، نجد شركات التأمين على الأضرار، وهي شركات تخضع لمبدأ التعويض، أي أن التعويض المقدم من طرف هذه الشركات لا يمكن أن يتجاوز بأي حال من الأحوال الخسارة الحقيقية التي يتعرض لها المؤمن له. كما أن هذه الشركات يشتمل نشاطها التأميني على عمليات التأمين التي لا ينطبق عليها وصف التأمين على الأشخاص، وبالتالي فهي تختص بتقديم الخدمات التأمينية التالية (أوبوكر و السيفو، 2009، صفحة 112):

- تأمينات الممتلكات (التأمين على الأشياء): إذ تقوم بضمان ممتلكات المؤمن له، وبالتالي تشكل ضمان مباشر للأموال. ومثال ذلك: التأمين ضد الحريق، وتأمين السيارات... إلخ.
  - تأمينات المسؤولية: إذ تقوم بضمان الأضرار التي يلحقها المؤمن له بالغير (أضرار جسمانية، أضرار تلحق بممتلكات الغير)، وبالتالي فهي تشكل ضمان غير مباشر للأموال. مثل تأمين المسؤولية المدنية ضمن وثيقة التأمين على السيارات، والمسؤولية المدنية العشرية... إلخ.
- وعلى العموم فإن شركات التأمين تتميز بالعديد من الخصائص. يمكن إيجازها أدناه:

- انعكاس دورة الإنتاج في شركات التأمين، نتيجة تحصيل الأقساط قبل تسديد الالتزامات؛
- تتميز الخدمة التي تقدمها شركات التأمين بأنها آجلة وليست آنية، مما يتطلب طرق خاصة في تنظيم وإدارة شركات التأمين خصوصا في مجال التسويق والدعاية والإعلان؛
- صعوبة تحديد نتيجة الدورة بالنسبة لشركات التأمين بسبب تخطي مدة بعض عقود التأمين للسنة المالية، وبالتالي عدم إمكانية تحديد الالتزامات المالية والمصاريف المترتبة عن تلك العقود؛
- نظرا لانعكاس دورة انتاجها فإن شركات التأمين تحوز على مبالغ ضخمة ممثلة بالأقساط التي يدفعها المؤمن لهم، الأمر الذي يجعل من هذه الشركات وعاء ادخاريا كبيرا يمكنها من التوجه نحو نشاط الاستثمار للحصول على أرباح إضافية.

## ثانيا: تعريف الملاءة المالية وأهميتها

## 1- تعريف الملاءة المالية

في المجال الاقتصادي العام تُعرف الملاءة المالية (La Solvabilité; Solvency) بأنها: "قدرة الشركة على ضمان تسديد التزاماتها المستحقة في أوقاتها المحددة من خلال تفوق قيمة أصولها على قيمة خصومها، ويعبر عنها بتوافر النقد الكافي على المدى الطويل للوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها، فانهدام هذه القدرة أو اهتزازها يؤدي إلى تراكم ديون الشركة اتجاه شركائها الاقتصاديين لا سيما المقرضين والموردين، واستمرار هذه الوضعية سيؤدي إلى امتصاص أصول هذه الشركة أو الاستيلاء عليها أو تصفيتها وخروجها من السوق" (Bruslerie, 2014, p. 10).

وفي مجال التأمين تعني ملاءة شركات التأمين توفير القدرة المالية الدائمة لتسديد التعويضات عن الكوارث التي قد تصيب المؤمن لهم، أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها اتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة (عبد الكريم و خالد عبد العزيز، 2015، صفحة 36). ويقصد بالملاءة المالية كذلك أن الأقساط المحصلة من المتوقع أن تكفي لتسوية الخسائر المتوقعة، ومقابلة مختلف مصروفات التشغيل والعمليات، كما تعني كذلك الاحتفاظ بأصول معترف بها تكفي لتغطية الالتزامات المطلوبة، مع وجود هامش أمان (يسمى هامش الملاءة المالية) يساوي على الأقل المتطلبات القانونية (أبو بكر، 2011، صفحة 31). ويمكن النظر إلى مفهوم الملاءة في شركات التأمين من زاويتين على النحو التالي (Xiong, 2014, pp. 57-58):

- من زاوية نظرية الافلاس: شركة التأمين تكون ذات ملاءة ما إذا كانت أصول الشركة أكبر من التزاماتها (الأصول < المطلوبات)؛
  - ومن زاوية نظرية السيولة: شركة التأمين تكون ذات ملاءة في حالة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية.
- فالملاءة والسيولة مرتبطين بشكل وثيق لأن شركة التأمين ذات السيولة العالية تعتبر ذات ملاءة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال العمل على الموازنة بين أصول الشركة وخصومها، وهذا بتفادي حالات عدم التأكد التالية (Chobanova, 2015, p. 119):
- عدم التأكد المرتبط بمبالغ الخصوم وخصائصها؛
  - عدم التأكد المرتبط بكمية الأصول ونوعيتها، وإمكانية تغطيتها لحجم الالتزامات المتولدة بشكل مستمر للدائنين عند تاريخ استحقاقها؛
  - عدم التأكد الناشئ عن ربحية الأقساط المستقبلية وجزء من الأقساط المحصلة مع توفر إمكانية تحقق المخاطر المؤمن ضدها.
- وعموما تمثل الملاءة المالية لشركة التأمين قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها كلها وفي أي وقت (أو على الأقل في معظم الظروف) دون أن يؤدي ذلك إلى تعثرها أو إفلاسها، والشركة المليئة هي الشركة التي تفوق أصولها التزاماتها كلها.

## 2- أهمية الملاءة المالية

تعتبر قوة ومثانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية (أبو بكر، 2011، الصفحات 44-45):

- حاملي وثائق التأمين الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها والمبين في وثيقة التأمين؛
- المستثمرون أو حاملي الأسهم الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة بالإضافة إلى توزيع الأرباح الذين وعدوا بها؛

- الموظفون في الشركة الذين يهتمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم وهذان العاملان يمكن أن يتأثر أحدهما أو كلاهما إذا أفلست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية؛
- متانة المركز المالي لشركة التأمين تم الإدارة العليا في الشركة ويؤثر ذلك على سمعتها وفرص عملها في المستقبل لدى هذه الشركة أو الشركات الأخرى؛
- هيئات الإشراف والرقابة التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة بالسوق؛
- شركات التأمين الأخرى التي يمكن أن تتأثر بما يحدث لإحدى الشركات من إفلاس وأثره على سوق التأمين بصفة عامة، فبعد إفلاس الشركة يتم توزيع الوثائق التي كانت لديها على الشركات التي مازالت قائمة.

### ثالثا: قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر

تشمل قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر كل من قواعد تكوين الالتزامات التنظيمية وتمثيلها بالأصول المناسبة، بالإضافة إلى قواعد تكوين هامش الملاءة، وكذلك الالتزام بالحدود الدنيا لهذا الهامش. وكل هذه القواعد نبينها فيما يلي:

#### 1- قواعد تكوين وتغطية الالتزامات التنظيمية

##### 1-1- قواعد تكوين الالتزامات التنظيمية

حدد المشرع الجزائري مختلف الالتزامات التنظيمية (المقننة أو القانونية) (Les Engagements Réglementées) التي تلتزم شركات التأمين بتكوينها وتسجيلها في خصوم ميزانيتها، كما قام بضبط كفاءات حسابها ضمانا لحسن عملها وحماية لمصالح المؤمن لهم والمستفيدين والغير. وتتكون هذه الالتزامات من المخصصات التنظيمية (les provisions réglementés) والمخصصات التقنية (les provisions techniques)، وكل هذه المخصصات نبينها فيما يلي (المرسوم التنفيذي رقم 13-114، 2013، الصفحات 9-5):

- المخصصات التنظيمية المقننة: وهي المخصصات القابلة للاقتطاع من الأقساط أو الاشتراكات الصادرة، حيث تعتبر الاقتطاعات المكونة لهذه المخصصات كتكلفة للسنة المالية الجارية، وهي تشمل: مخصص الضمان، المخصص الإلزامي التكميلي لمخصصات الكوارث قيد التسديد، مخصص الأخطار الكارثية، مخصص مجابهة مخاطر استحقاق الالتزامات التنظيمية.
- المخصصات التنظيمية غير المقننة: تلتزم شركات التأمين بتكوين وتسجيل في خصوم ميزانيتها أي مخصص آخر يُستحدث بمبادرة من الأجهزة المختصة فيها، من دون أن يكون ناتج عن اقتطاعات من الأقساط أو الاشتراكات الصادرة، أي أن هذه المخصصات التنظيمية لا تعتبر كتكلفة للسنة المالية.
- المخصصات التقنية: تمثل المخصصات التقنية أموال مخصصة للتسديد الكلي لالتزامات شركة التأمين تجاه المؤمن لهم ومستفيدي عقود التأمين والمؤسسات المتنازلة، حيث تسجل هذه المخصصات في جانب الخصوم من ميزانية شركات التأمين. ونظرا لأهمية المخصصات التقنية، فإنه يتولى تقييمها مختصين في التأمين والرياضيات، وفقا لطرق وأساليب محددة بدرجة كبيرة من الحذر والدقة، كونها تُوجّه للوفاء بالتزامات الشركة تجاه المؤمن لهم باعتبارها حقا من حقوقهم. وعلى العموم، فإن المخصصات التقنية تختلف حسب طبيعة العمليات التأمينية التي تقوم بها شركة التأمين، فالمخصصات المكونة لشركات التأمين على الأضرار تختلف عن تلك المكونة في شركات التأمين على الأشخاص، وفيما يلي جدول نلخص فيه مختلف المخصصات التقنية التي يتم تشكيلها في شركات التأمين على الأضرار وشركات التأمين على الأشخاص في الجزائر:

**الجدول 01: المخصصات التقنية التي يجب تشكيلها في شركات التأمين في الجزائر**

المخصصات التقنية التي يجب تشكيلها في شركات التأمين في الجزائر	
شركات التأمين على الأشخاص	شركات التأمين على الأضرار
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مخصص التعديل (عقود التأمين الجماعي)؛</li> <li>- مخصص الكوارث قيد التسديد؛</li> <li>- مخصصات متعلقة بفروع: الحياة-الوفاة والزواج-الولادة والرسملة:</li> <li>• المخصصات الرياضية؛</li> <li>• مخصص المشاركة في الأرباح.</li> <li>- مخصصات متعلقة بفروع التأمين الأخرى:</li> <li>• المخصصات الرياضية خاصة المرتبطة بالحوادث الجسمانية؛</li> <li>• مخصص الأخطار السارية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مخصص التعديل (فرع تأمين من البرد)؛</li> <li>- مخصص التوازن (فرع التأمين القروض و/أو الكفالة)؛</li> <li>- مخصص الكوارث قيد التسديد في تأمينات الأضرار غير تأمين السيارات؛</li> <li>- مخصص الكوارث قيد التسديد لتأمينات السيارات؛</li> <li>- مخصص المشاركة في الأرباح؛</li> <li>- مخصص الأخطار السارية.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على (المرسوم التنفيذي رقم 13-114، 2013، الصفحات 5-9).

**1-2- قواعد تغطية (أو تمثيل) الالتزامات التنظيمية**

بعد تكوين الالتزامات التنظيمية سابقة الذكر وإظهارها في جانب الخصوم، وجب تغطية (تمثيل) هذه الالتزامات (Représentation des Engagements Réglementées) في شكل أصول معادلة في ميزانية شركة التأمين، أي استثمار هاته الأموال في الأوجه الاستثمارية المختلفة المتاحة والمحددة قانونا. وقد حدد المشرع الجزائري هذه التغطية كما يلي (المرسوم التنفيذي رقم 13-114، 2013، صفحة 9):

- **قيم الدولة:** سندات الخزينة؛ ودائع لدى الخزينة؛ السندات التي تصدرها الدولة أو التي تتمتع بضماتها.
- **قيم منقولة أخرى وسندات ماثلة صادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء:** السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين أو إعادة التأمين والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر؛ السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقيات الحكومية، عن شركات التأمين أو إعادة التأمين غير المقيمة؛ السندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- **أصول عقارية:** العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر غير المقيدة بحقوق عينية، والحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر.
- **توظيفات أخرى:** توظيفات في السوق النقدية، ودائع لدى المتنازلين، ودائع لأجل لدى البنوك، وأي نوع آخر من التوظيف يحدده التشريع والتنظيم المعمول بهما في الجزائر.
- و لم يكتفي المشرع بتحديد أنواع الأصول الممكن الاستثمار فيها فقط حيث أنه وضع نسب محددة للاستثمار في كل نوع، فحسب القرار المؤرخ في 14 ماي 2016 والمتعلق بتمثيل الالتزامات المقننة (الجريدة الرسمية الجزائرية، 9 نوفمبر 2016) فإنه يجب على شركات التأمين في الجزائر عند تغطية التزاماتها التنظيمية الالتزام بالنسب التالية:

- **50% على الأقل تستثمر في قيم الدولة، بشرط أن يخصص نصفها على الأقل للاستثمار في قيم متوسطة وطويلة المدى.**



- يتم تقسيم ما تبقى على عناصر الأصول الأخرى، وفقا للفرص المتاحة في السوق ووفقا للقيود المفروضة من قبل المشرع على النحو التالي:
    - ✓ ودائع لأجل لدى نفس البنك، على الأكثر 25% من مبلغ الالتزامات التنظيمية.
    - ✓ قيم منقولة صادرة عن شركات جزائرية غير مسجلة في البورصة، على الأكثر 25% من مبلغ الالتزامات التنظيمية.
    - ✓ السندات الصادرة عن نفس المصدر (غير السندات الصادرة عن الدولة أو التي تتمتع بضمانها)، على الأكثر 05% من مبلغ الالتزامات التنظيمية.
    - ✓ التوظيفات العقارية، لا يمكن أن تتعدى التوظيفات في عقار مبني أو أرض مملوكة في الجزائر وغير مقيدتين بحقوق عينية نسبة 10% من مبلغ الالتزامات التنظيمية، دون أن يتجاوز إجمالي الأصول العقارية 40% من مبلغ الالتزامات التنظيمية للشركة.
    - ✓ المساهمة في الرأسمال الاجتماعي لشركة معينة، لا يمكن أن تتعدى مساهمة شركة التأمين، المقبولة في تمثيل الالتزامات التنظيمية في الرأسمال الاجتماعي لشركة نسبة 50% من مبلغ هذا الرأسمال الاجتماعي و5% من الالتزامات التنظيمية لشركة التأمين.
- وبناء على ما سبق يمكن استنتاج معدلات الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر فيما يتعلق بمعدلات تغطية التزاماتها التنظيمية، وهذه المعدلات موضحة في الجدول الموالي:

جدول 02: معدلات تغطية الالتزامات التنظيمية لشركات التأمين في الجزائر

المعدل	طريقة الحساب	حدود المعدل
معدل التغطية الكلية للالتزامات التنظيمية		على الأقل %100
معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة		على الأقل %50
معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة المتوسطة والطويلة الأجل		على الأقل %50
		على الأقل %25
معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بودائع لأجل		على الأكثر %25
معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بالقيم المنقولة الصادرة عن شركات جزائرية غير مدرجة في البورصة		على الأكثر %25
معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بالسندات الصادرة عن نفس المصدر (غير السندات الصادرة عن الدولة أو التي تتمتع بضمانها)		على الأكثر %05
معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بالتوظيفات العقارية غير المقيدة بحقوق عينية		على الأكثر %10

على الأكثر %40		معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بإجمالي التوظيفات العقارية
على الأكثر %50		معدل مساهمة شركة التأمين في رأس المال الاجتماعي لشركة معينة
على الأكثر %05		معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بمساهمة شركة التأمين في رأس المال الاجتماعي لشركة معينة

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على ما سبق.

## 2- قواعد تكوين هامش الملاءة وتحديد هامش الملاءة الإلزامي

### 2-1- قواعد تكوين هامش الملاءة

إضافة إلى تكوين وتغطية الالتزامات التنظيمية السابقة الذكر، ولكي تكون شركة التأمين في الجزائر في حالة ملاءة مالية جيدة فإنها ملزمة، بتكوين هامش الملاءة (Lamargedesolvabilité)، والذي يسمى كذلك بحد القدرة على الوفاء.

ويعرف هامش الملاءة على أنه مبلغ معين من الموارد الإضافية الخالية من أية التزامات الذي يمتص المخاطر الناتجة عن التغيرات في قيم الأصول والخصوم، مما يسمح لشركة التأمين من ضمان ملاءتها لحماية مصالح المؤمن لهم (Broeders & Chen, 2013, p. 241). في المستقبل مع احتمال تحقق خطر عال. ويرجع تكوين هامش الملاءة إلى الأسباب التالية:

- احتمال تعرض شركات التأمين إلى سلسلة من الكوارث في فترات زمنية متقاربة نتيجة ضمائها تغطية مخاطر محتملة؛
- تراكم الانحرافات الناجمة عن سوء التقدير والتسعير غير الدقيق مع الوقت مما يؤدي إلى اختلال في النتيجة الصافية؛
- تدني قيمة الاستثمارات وعوائدها نتيجة حدوث أزمات مالية (في السوق المالي مثلا)؛
- التقلبات العشوائية لحجم الكوارث المحققة؛
- فشل معيدي التأمين.

وعلى العموم فإن شركات التأمين في الجزائر ملزمة بتكوين هامش ملاءة يتضمن العناصر التالية (المرسوم التنفيذي رقم 13-115، 2013، صفحة 10):

- رأس المال المحرر أو أموال التأسيس المحررة: مع الإشارة إلى وجود حد أدنى لرأس المال الاجتماعي أو أموال التأسيس المطلوبة لإنشاء شركات التأمين في الجزائر، والذي يختلف باختلاف نوع الشركة (مساهمة أو تعاونية) وباختلاف طبيعة فروع التأمين التي طلب من أجلها الاعتماد (التأمين على الأشخاص، التأمين على الأضرار، أو إعادة التأمين)، فعلى سبيل المثال الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي أو أموال التأسيس المطلوبة لإنشاء شركات التأمين على الأضرار في الجزائر هو 2 مليار دج بالنسبة للشركات المساهمة و 1 مليار دج بالنسبة للشركات التعاونية.
- الاحتياطات التنظيمية أو غير التنظيمية: تعتبر الاحتياطات أرباح محتجزة موجهة لدعم القدرة المالية لشركات التأمين والتصدي للأحداث المستقبلية المحتملة، وتمثل هذه الاحتياطات في الاحتياطات المبينة في المخطط المحاسبي الخاص بقطاع التأمين وكل احتياطي آخر يكون بمبادرة من الأجهزة المختصة في شركات التأمين وإعادة التأمين.
- المخصصات التنظيمية المقتطعة وغير المقتطعة؛

- التأجيل من جديد: يستقبل هذا الحساب جزء من النتيجة (ربح أو خسارة) والذي أرجأت الجمعية العامة اتخاذ قرار بشأنه إلى تاريخ لاحق. حيث أن الأرباح تصبح جزء من رأس المال يمكن تخصيصه في السنوات اللاحقة، أما الخسائر فيتم امتصاصها باستعمال الأرباح التي ستتحقق مستقبلا.
- وبناء على ما سبق يمكن تحديد صيغة حساب هامش الملاءة وفق الصيغة التالية:

$$\text{هامش الملاءة} = \text{رأس المال المحرر} + \text{الاحتياطيات} + \text{المخصصات التنظيمية} + \text{التأجيل من جديد}$$

## 2-2- هامش الملاءة الإلزامي (الحد الأدنى لهامش الملاءة)

عادة ما تفرض هيئات الإشراف على قطاع التأمين على شركات التأمين حد أدنى لهامش الملاءة ( Marge des olvabilité minimale) كنسبة محددة من مجموع الأقساط المحصلة، أو نسبة من مجموع الكوارث (التعويضات). وقد ضبط المشرع الجزائري هذا الحد الأدنى اعتمادا على المخصصات التقنية وكذلك الأقساط، مع الإشارة إلى أن هذا الحد يختلف حسب نوع الشركة (أضرار أو أشخاص)، وذلك كما يلي (المرسوم التنفيذي رقم 13-115، 2013، صفحة 10):

- هامش الملاءة الإلزامي بالنسبة لتأمينات الأضرار: يجب أن يساوي هامش الملاءة الإلزامي بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار على الأقل 15% من المخصصات التقنية، كما يجب أن لا يكون هذا الهامش في أي فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة و/أو المقبولة، صافية من الرسوم والإلغاءات.
  - هامش الملاءة الإلزامي بالنسبة لتأمينات الأشخاص:
  - فيما يخص فروع التأمين على الحياة- الوفاة-زواج- ولادة و الرسمة: يجب أن يساوي هامش الملاءة الإلزامي على الأقل مجموع 4% من المخصصات الرياضية (الحسابية) و 0.3% من رؤوس الأموال تحت الخطر غير السالبة، ويقصد برؤوس الأموال تحت الخطر (capitaux sous risque) الفرق بين مبلغ رؤوس الأموال المؤمنة ومبلغ المخصصات الرياضية.
  - فيما يخص الفروع الأخرى: يجب أن يساوي هامش الملاءة الإلزامي على الأقل 15% من المخصصات التقنية، كما يجب أن لا يكون هذا الهامش في أي فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة أو المقبولة، صافية من الرسوم والإلغاءات.
- وبناء على ما سبق يمكن استنتاج معدلات الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر فيما يتعلق بمعدلات هامش الملاءة، وهذه المعدلات موضحة في الجدول الموالي:

جدول 03: ملخص لمعدلات هامش الملاءة لشركات التأمين في الجزائر

فروع التأمين	المعدل	طريقة الحساب	حدود المعدل
فروع التأمين على الأضرار وفروع التأمين على الأشخاص غير فروع التأمين على الحياة- الوفاة-زواج- ولادة و الرسمة	معدل هامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية		على الأقل 15%
فروع التأمين على الحياة- الوفاة-زواج- ولادة و الرسمة	معدل هامش الملاءة على أساس الأقساط الصادرة و/أو المقبولة، صافية من الرسوم والإلغاءات		على الأقل 20%

فروع التأمين على الحياة- الوفاة-زواج- ولادة والرسملة	معدل هامش الملاءة على أساس المخصصات الرياضية	على الأقل %100
--	--	-------------------

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على ما سبق.

مما سبق يتبين لنا أن المشرع الجزائري وضع مجموعة من القواعد الخاصة بالملاءة المالية لشركات التأمين، حيث حدد الالتزامات التنظيمية الواجب على هذه الشركات تشكيلها في خصوم ميزانيتها وكذلك بين طرق حسابها، كما ألزم هذه الشركات بضرورة تغطية هذه الالتزامات بأصول معادلة مقبولة، وبنسب محددة تختلف حسب كل أصل. بالإضافة إلى ذلك فقد ألزم المشرع شركات التأمين بضرورة تكوين مبلغ معين من الموارد الإضافية الخالية من أية التزامات، والذي يسمى بهامش الملاءة، وهذا الهامش يجب أن لا يقل عن نسبة معينة تختلف حسب نوع التأمين. وبناء على هذه القواعد قمنا باستنتاج معدلات الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر والمبينة في الجدولين 02 و 03 أعلاه.

### المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

يتضمن هذا المحور من الدراسة وصف الطريقة والأدوات المستخدمة في دراستنا التطبيقية، وكذلك عرض وتحليل مختلف النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

#### أولاً: الطريقة والأدوات

سنحاول إجراء دراستنا التطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين (SAA)، وتعتبر هذه الشركة من أهم الشركات الناشطة في سوق التأمين الجزائري، فهي من أقدم الشركات من حيث تأسيسها (1963م)، كما تعد الشركة الأولى في سوق التأمين على الأضرار وذلك بنسبة استحواذ تقدر بـ 21.87% من إجمالي السوق في الجزائر (Diresction des Assurances, 2022, p. 8).

سنقوم من خلال هذه الدراسة التطبيقية بحساب معدلات الملاءة المالية لهذه الشركة، ولكن يجب التنبيه إلى أننا لم نتمكن من حساب جميع معدلات الملاءة المالية والمبينة في الجدولين 02 و 03 أعلاه، وذلك لغياب بعض المعطيات التي تسمح لنا بحساب هذه المعدلات، ولهذا فإن دراستنا اقتصرت على المعدلات التالية:

- المعدل 01: معدل التغطية الكلية للالتزامات التنظيمية؛
- المعدل 02: معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة؛
- المعدل 03: معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة ذات الأجل المتوسط والطويلة؛
- المعدل 04: معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بالقيم المنقولة الصادرة عن شركات جزائرية غير مدرجة في البورصة؛
- المعدل 05: معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بالتوظيفات العقارية؛
- المعدل 06: معدل هامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية؛
- المعدل 07: معدل هامش الملاءة على أساس الأقساط.

تم حساب معدلات الملاءة المالية، سابقة الذكر، للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بالاعتماد على المعلومات المتاحة في كل من البيان التقني رقم 09 (هامش الملاءة)، والبيان التقني رقم 10 (التوظيفات) للفصول الأخيرة الخاصة بالسنوات 2017-2021. مع العلم أن هذه البيانات التقنية يتم إعدادها بشكل فصلي (ثلاثة أشهر)، ويتم إرسالها بعد نهاية كل فصل إلى مديرية التأمينات في الجزائر

(Direction des Assurances: DASS)، التابعة لوزارة المالية. وعلى العموم فإن هذه البيانات التقنية تم الحصول عليها من الشركة محل الدراسة. وبعد ذلك قمنا بتفريغ وتحليل البيانات باستخدام برنامج EXCEL، حيث تم استخدام بعض الأساليب الاحصائية المناسبة والموجودة في هذا البرنامج والمتمثلة في:

- المتوسط الحسابي: لتحديد القيم المتوسطة لكل معدل من معدلات الملاءة المالية في الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2017-2021، ويستعمل هذا المتوسط لتحديد مدى ملاءة أو عدم ملاءة الشركة وذلك بمقارنته مع الحدود الدنيا (أو القصوى) لكل معدل على حدة.
  - الانحراف المعياري: لقياس درجة تشتت قيم معدلات الملاءة المالية عن متوسطها الحسابي.
- كما تم الاستعانة ببرنامج EXCEL أيضا لانجاز بعض الرسوم البيانية التي تمكننا من قراءة أفضل لمختلف المعلومات المرتبطة بمعدلات الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين.

### ثانيا: تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات

عند تقييمنا لمعدلات الملاءة المالية، السابقة الذكر، للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2017-2021، تم التوصل إلى عدة نتائج (أنظر الجداول والأشكال المدرجة في الملاحق) نبينها فيما يلي:

- المعدل 01 (معدل التغطية الكلية للالتزامات التنظيمية): بناء على الجدول 04، والشكل 01، فإنه يلاحظ وجود ارتفاع في قيمة الالتزامات التنظيمية (المخصصات التنظيمية + المخصصات التقنية) للشركة محل الدراسة خلال السنوات 2017-2020، إلا أنه في سنة 2021 انخفضت قيمة هذه الالتزامات لتصل إلى حوالي 27.095 مليار دج مقارنة بـ 31.521 مليار دج في سنة 2020، ويعود ذلك إلى انخفاض المخصصات التقنية خاصة مخصص الأخطار السارية، ومخصص الكوارث قيد التسديد لهذه الشركة خلال سنة 2021 وذلك بسبب تراجع نشاط الشركة خلال فترة جائحة كورونا. أما بالنسبة للأصول المقبولة لتغطية الالتزامات التنظيمية، فإنه يلاحظ ارتفاع في قيمة هذه الأصول خلال سنوات الدراسة، حيث وصلت قيمتها في سنة 2021 حوالي 74.928 مليار دج مقارنة بـ 72.110 مليار دج في سنة 2017. وبناء على هذه الاحصائيات فقد حققت الشركة معدلات تغطية كلية لالتزاماتها التنظيمية بالأصول المقبولة مرتفعة جدا مقارنة بالحد الأدنى (100%)، حيث وصل هذا المعدل في سنة 2021 حوالي 276.54% مقارنة بـ 245.92% في سنة 2017، وعلى العموم فقد حقق معدل التغطية الكلية للالتزامات التنظيمية في الشركة الوطنية للتأمين متوسط قدره 247.60% وبتشتت منخفض يقدر بـ 11.57% خلال الفترة 2017-2021. وبناء على ذلك يمكن القول بأن الشركة في حالة ملاءة مالية جيدة وذلك من خلال تمكنها من تغطية التزاماتها التنظيمية (المخصصات التنظيمية والمخصصات التقنية) بأصول مقبولة تفوقها بدرجة كبيرة جدا.
- المعدل 02 (معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة): يتضح من خلال الجدول 04، والشكل 02، بأن هناك ارتفاع في قيم الدولة خلال السنوات 2017-2020، إلا أنه في سنة 2021 انخفضت هذه القيم لتصل إلى 30.258 مليار دج مقارنة بـ 37.33 مليار دج في سنة 2020، ويعود سبب هذا الانخفاض لتراجع موارد (أقساط) الشركة خلال هذه السنة بسبب مخلفات جائحة كورونا، وبالتالي انخفاض توظيفات الشركة في عدة مجالات أهمها الاستثمار في قيم الدولة. أما بالنسبة لمعدل تغطية الالتزامات التنظيمية للشركة بقيم الدولة، فإنه يلاحظ بأن هذا المعدل شهد ارتفاعا خلال أغلب سنوات الدراسة، وقد قدر متوسط هذا المعدل حوالي 111.67% خلال الفترة 2017-2021، في حين قدر التشتت في هذا المعدل حوالي 10%. وعلى العموم فإن معدل تغطية الالتزامات التنظيمية للشركة مرتفع جدا مقارنة بالحد الأدنى المحدد من قبل المشرع (50%)

خلال جميع سنوات الدراسة، أي أن الشركة تغطي التزاماتها التنظيمية بقيم تتمتع بضمان الدولة، وهذا ما يحقق للشركة ملاءة مالية جيدة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئتها، خاصة المؤمن لهم.

المعدل 03 (معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة ذات الأجل المتوسط والطويلة): يتبين من خلال الجدول 04، والشكل 03، بأن هناك تراجع طفيف في توظيفات الشركة الوطنية للتأمين في صيغة قيم الدولة ذات الأجل المتوسط والطويل خلال سنة 2021 مقارنة بالسنوات 2017-2020، حيث وصلت قيمة هذه القيم في سنة 2021 حوالي 28.484 مليار دج مقارنة بـ 29.928 مليار دج في سنة 2020. أما بالنسبة لمعدل تغطية الالتزامات التنظيمية للشركة بقيم الدولة متوسطة وطويلة الأجل، فإنه يلاحظ بارتفاع في هذا المعدل خلال أغلب سنوات الدراسة، أين وصل هذا المعدل حوالي 105.13% في سنة 2021 مقارنة بـ 74.02% في سنة 2017، وعلى العموم فقد قدر متوسط هذا المعدل حوالي 90.8%، في حين بلغ مقدار التشتت لهذا المعدل حوالي 8.66%. وبناء على ذلك فإن معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة متوسطة وطويلة الأجل مرتفع جدا مقارنة بالحد الأدنى لهذا المعدل (25%)، وبذلك فإن الشركة تملك من الأصول ما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها خاصة المتوسطة والطويلة الأجل.

المعدل 04 (معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بالقيم المنقولة الصادرة عن شركات جزائرية غير مدرجة في البورصة): بناء على الجدول 04، والشكل 04، فإنه يلاحظ وجود ارتفاع في توظيفات شركة التأمين في مجال القيم المنقولة الصادرة عن شركات جزائرية غير مدرجة في البورصة، حيث وصلت قيمة هذه التوظيفات حوالي 5.402 مليار دج في سنة 2021 مقارنة بـ 4.604 مليار دج في سنة 2017. وقد حققت هذه التوظيفات معدل تغطية للالتزامات التنظيمية يقدر بـ 15.70% في سنة 2017 ووصل إلى 19.94% في سنة 2021، إلا أنه بالرغم من ارتفاع في قيمة هذا المعدل خلال فترة الدراسة إلا أن الشركة لم تتجاوز الحد الأقصى لهذا المعدل، أين ألزم المشرع الجزائري بعدم زيادة قيمة التوظيفات في القيم المنقولة الصادرة عن شركات جزائرية غير مدرجة في البورصة عن نسبة 25%، وهذا من أجل الحد من استثمار أموال شركات التأمين في المجالات عالية الخطورة.

المعدل 05 (معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بالتوظيفات العقارية): يتبين من خلال الجدول 04، والشكل 05، بأن هناك ارتفاع في قيم التوظيفات العقارية للشركة الوطنية للتأمين خلال جميع سنوات الدراسة، حيث وصلت قيمة هذه التوظيفات حوالي 26.912 مليار دج في سنة 2021، مقارنة بـ 25.681 مليار دج في سنة 2017. أما بالنسبة لمعدل تغطية الالتزامات التنظيمية للشركة بهذا النوع من التوظيفات، فإنه يلاحظ بأن هناك ارتفاع في هذا المعدل خلال أغلب سنوات الدراسة، أين وصل هذا المعدل إلى حوالي 99.32% في سنة 2021 مقارنة بـ 87.58% في سنة 2017، وعلى العموم فقد قدر متوسط هذا المعدل حوالي 90.07%، في حين بلغ مقدار التشتت لهذا المعدل حوالي 3.70%. وبالنظر إلى هذه القيم فإن معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بالتوظيفات العقارية مرتفع جدا مقارنة بالحد الأقصى (40%)، أين تم تقييد المشرع الجزائري توظيف شركات التأمين في هذا النوع من الاستثمار والذي يعاب عليه بصعوبة السيولة، وبالتالي وجود احتمال عدم إمكانية الوفاء بالتزامات الشركة اتجاه دائئتها في المواعيد المحددة.

المعدل 06 (معدل هامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية) والمعدل 07 (معدل هامش الملاءة على أساس الأقساط): بناء على الجدول 05، والشكل 06، فإنه يلاحظ بأنه يوجد تطور في معدلات هامش الملاءة للشركة محل الدراسة خلال جميع سنوات الدراسة، حيث وصل معدل هامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية إلى ما يقارب 175% في سنة 2021 مقارنة بـ 129% في سنة 2017، وقد بلغ متوسط هذا المعدل حوالي 144.52% وبانحراف معياري صغير جدا يقدر بـ 12.02% خلال فترة الدراسة. في حين وصل معدل هامش الملاءة على أساس الأقساط حوالي 143.65% في سنة

2021 مقارنة بـ 130.69% في سنة 2017، وقد حقق هذا المعدل متوسط قدره 137.11% وبتشتت منخفض جدا قدره 7.05% خلال الفترة 2017-2021. وعلى العموم فإن هذه المعدلات تعتبر مرتفعة جدا مقارنة بالحدود الدنيا المحددة من قبل المشرع، حيث أن معدل هامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية مرتفع عن الحد الأدنى له (15%) بأكثر من 9 مرات، في حين معدل هامش الملاءة على أساس الأقساط مرتفع عن الحد الأدنى له (20%) بحوالي 7 مرات. وبناء على ذلك فإنه يمكن القول بأن الشركة الوطنية للتأمين في حالة ملاءة مالية جيدة خلال الفترة 2017-2021، إذ أنها تمتلك هامش ملاءة يفوق كثيرا الحد الأدنى المطلوب، وهذا ما يسمح للشركة من الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئيتها في المستقبل حتى في ظل تحقق خطر عال.

وبناء على مجمل هذه النتائج فإنه يمكن مناقشة فرضيات البحث على النحو التالي:

- فيما يخص الفرضية الأولى والتي تنص على أنالشركة الوطنية للتأمين (SAA) تتمتع بملاءة مالية جيدة، إذ أنها تمتلك أصول كافية تمكنها من تغطية التزاماتها التنظيمية وفق المعدلات المحددة من قبل المشرع. فاعتمادا على ما تم التوصل إليه من نتائج فإنه يلاحظ بأن الشركة تمكنت فعلا من تحقيق معدلات تغطية جد ملائمة لالتزاماتها التنظيمية بالأصول المقبولة سواء تعلق الأمر بالتغطية الكلية لهذه الالتزامات (المعدل 01) أو التغطية الموافقة للأصول المختلفة (المعدلات 02، 03، و04) وفق ما تنص عليه معدلات تقييم الملاءة المالية في الجزائر، وعليه فقد تم اثبات صحة هذه الفرضية.
- فيما يتعلق بالفرضية الثانية والتي تنص على أن الشركة الوطنية للتأمين (SAA) تتمتع بملاءة مالية جيدة، إذ أنها تمتلك هامش ملاءة يفوق المعدلات الدنيا المحددة من قبل المشرع، فوفقا للنتائج المتوصل إليها من خلال المعدل رقم 06 فإنه وُجد بأن الشركة محل الدراسة حققت معدل هامش ملاءة على أساس المخصصات التقنية وبتوسط يفوق المعدلات الدنيا المطلوبة لتقييم الملاءة المالية المنصوص عليها محليا خلال فترة الدراسة، ونفس الأمر بالنسبة لنتائج المعدل رقم 07، والذي أظهر بأن الشركة حققت معدل هامش ملاءة على أساس الأقساط يفوق بكثير الحد الأدنى المحدد من قبل المشرع، وبالتالي فقد تم اثبات صحة الفرضية الثانية. مما سبق يمكن القول بأن الشركة الوطنية للتأمين (SAA) تتمتع بملاءة مالية جيدة خلال الفترة 2017-2021، وذلك بالاعتماد على نتائج معدلات الملاءة المالية المعتمدة وفق التنظيم المحلي، الأمر الذي سيسمح لهذه الشركة من الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئيتها في المستقبل حتى في ظل تحقق خطر عال.

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتمثل قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر في: تكوين الالتزامات التنظيمية (المخصصات التنظيمية والمخصصات التقنية) وفق طرق محددة، وتسجيلها في جانب الخصوم لميزانيات الشركات، ثم يتم تغطية هذه الالتزامات بأصول معادلة مقبولة تتضمن: قيم الدولة، قيم منقولة وسندات مماثلة صادرة عن الشركات المستوفية شروط القدرة على الوفاء، أصول عقارية، توظيفات في السوق النقدية، ودائع لدى المتنازلين، ودائع لأجل... على أن يتم تغطية هذه الالتزامات بنسب محددة حسب أهمية كل أصل. بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب على شركات التأمين تكوين هامش ملاءة كمورد إضافي لها حال من أية التزامات، وهذا الهامش يجب ألا يقل عن نسبة معينة تختلف حسب نوع التأمين.
- تضم معدلات الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر كل من معدلات تغطية الالتزامات التنظيمية ومعدلات هامش الملاءة، حيث تسمح المعدلات الأولى بمعرفة مدى تغطية الالتزامات التنظيمية لشركات التأمين بالأصول المقبولة، أي مدى تملك الشركات لأصول تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئتها خاصة المؤمن لهم، في حين تسمح معدلات هامش الملاءة بتحديد مدى تملك هذه الشركات لموارد إضافية تمكنها من تغطية التزاماتها في المستقبل مع احتمال تحقق خطر عال، وبذلك فإن معدلات الملاءة المالية تمكننا من تحديد مدى ملاءة شركات التأمين.
- عند تقييمنا لمعدلات الملاءة المالية في الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2017-2021، فإنه قد تم التوصل إلى أن هذه الشركة في حالة ملاءة مالية جيدة، وقد بينت النتائج ما يلي:
  - تغطي الشركة محل الدراسة إجمالي التزاماتها التنظيمية بأصول مقبولة معادلة لها وذلك بمتوسط قدره 247.60% خلال السنوات 2017-2021، وهذه النسبة تفوق الحد الأدنى المحدد بـ 100%؛
  - تغطي الشركة محل الدراسة التزاماتها التنظيمية بقيم تتمتع بضمان الدولة وذلك بمتوسط قدره 111.67% خلال السنوات 2017-2021، وهذه النسبة تفوق الحد الأدنى المحدد بـ 50%؛
  - تغطي الشركة محل الدراسة التزاماتها التنظيمية بقيم الدولة ذات الأجل المتوسط والطويل وذلك بمتوسط قدره 90.8% خلال السنوات 2017-2021، وهذه النسبة تفوق الحد الأدنى المحدد بـ 25%؛
  - تغطي الشركة محل الدراسة التزاماتها التنظيمية بالقيم المنقولة الصادرة عن شركات جزائرية غير مدرجة في البورصة وذلك بمتوسط قدره 17.44% خلال السنوات 2017-2021، وهذه النسبة تقل عن الحد الأقصى المحدد بـ 25%؛
  - تملك الشركة موارد إضافية (هامش الملاءة) تفوق بكثير الحدود الدنيا المحددة من قبل المشرع، حيث بلغ متوسط معدل هامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية في الشركة محل الدراسة حوالي 144.52% خلال السنوات 2017-2021، وهذه النسبة تفوق الحد الأدنى (15%) بـ 9 مرات. في حين بلغ قدر متوسط معدل هامش الملاءة على أساس الأقساط خلال نفس الفترة حوالي 137.11% وهذا المعدل مرتفع عن الحد الأدنى (20%) بحوالي 7 مرات. وهذا ما سيسمح لهذه الشركة من الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئتها في المستقبل حتى في ظل تحقق خطر عال.
- يجب التنبيه في نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن الشركة الوطنية للتأمين تغطي التزاماتها التنظيمية بالتوظيفات العقارية بنسب تزيد عن الحد الأقصى المحدد بـ 40% في جميع سنوات الدراسة. فهذا النوع من التوظيفات يعاب عليه صعوبة السيولة وبالتالي وجود احتمال عدم إمكانية الشركة الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائئتها في المواعيد المحددة، خاصة وأن متوسط معدل تغطية الالتزامات التنظيمية



بالتوظيفات العقارية في الشركة محل الدراسة قدر بـ 90.07%، إلا أنه في نظرنا تبقى الشركة في حالة ملاءة مالية جيدة خاصة وأنها تملك من الأصول ما يكفي بدرجة كبيرة لتغطية هذه الالتزامات خاصة قيم الدولة، والتي تتمتع بالسيولة المرتفعة والضمان.

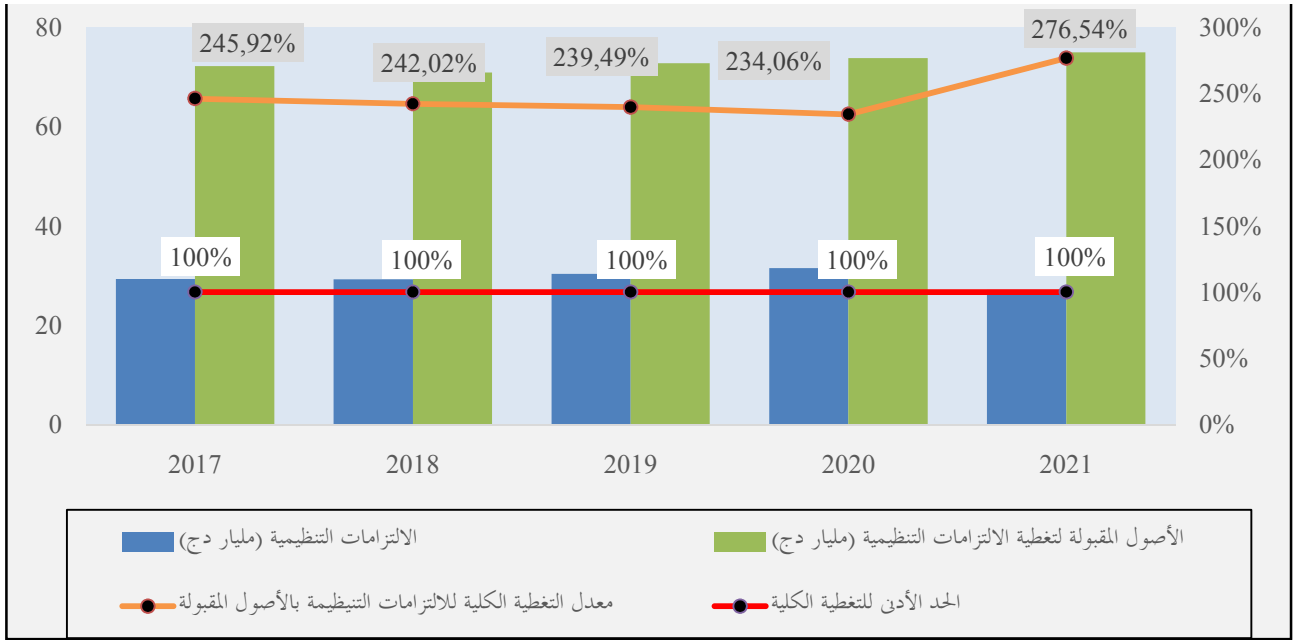
الملاحق:

الجدول 04: نتائج معدلات تغطية الالتزامات التنظيمية في الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2017-2021

الانحراف المعياري	المتوسط	السنوات					المعدل
		2021	2020	2019	2018	2017	
0,322	2,818	3,203	3,203	2,854	2,542	2,289	المخصصات التنظيمية (مليار دج)
1,122	26,697	23,892	28,318	27,512	26,728	27,034	المخصصات التقنية (مليار دج)
1,143	29,515	27,095	31,521	30,366	29,27	29,323	الالتزامات التنظيمية (مليار دج)
1,182	72,876	74,928	73,778	72,724	70,839	72,110	الأصول المقبولة للتغطية (مليار دج)
%11,57	%247,60	%276,54	%234,06	%239,49	%242,02	%245,92	معدل التغطية الكلية (على الأقل 100%)
3,711	31,612	30,258	37,33	35,172	29,095	26,207	قيم الدولة (مليار دج)
%10,04	%106,94	%111,67	%118,43	%115,83	%99,40	%89,37	معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة (على الأقل 50%)
2,274	26,749	28,484	29,928	26,106	27,520	21,705	قيم الدولة متوسطة وطويلة الأجل (مليار دج)
%8,66	%90,82	%105,13	%94,95	%85,97	%94,02	%74,02	معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة متوسطة وطويلة الأجل (على الأقل 25%)
0,211	5,132	5,402	5,252	5,252	5,152	4,604	القيم المنقولة الصادرة عن شركات جزائرية غير مدرجة في البورصة (مليار دج)
%1,06	%17,44	%19,94	%16,66	%17,30	%17,60	%15,70	معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بالقيم المنقولة الصادرة عن شركات جزائرية غير مدرجة في البورصة (على الأكثر 25%)
0,462	26,520	26,912	26,912	26,891	26,206	25,681	قيم التوظيفات العقارية (مليار دج)
%3,70	%90,07	%99,32	%85,38	%88,56	%89,53	%87,58	معدل تغطية الالتزامات التنظيمية بإجمالي التوظيفات العقارية (على الأكثر 40%)

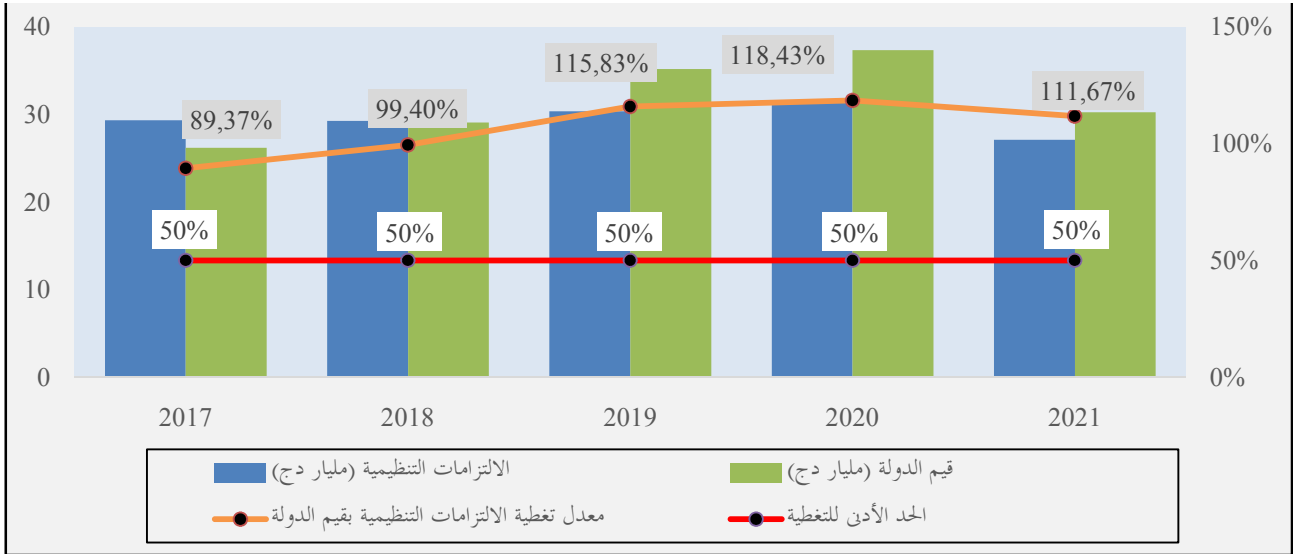
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيان التقني رقم (10) للشركة الوطنية للتأمين خلال السنوات 2017-2021.

الشكل 01: نتائج معدلات التغطية الكلية للالتزامات التنظيمية للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2017-2021



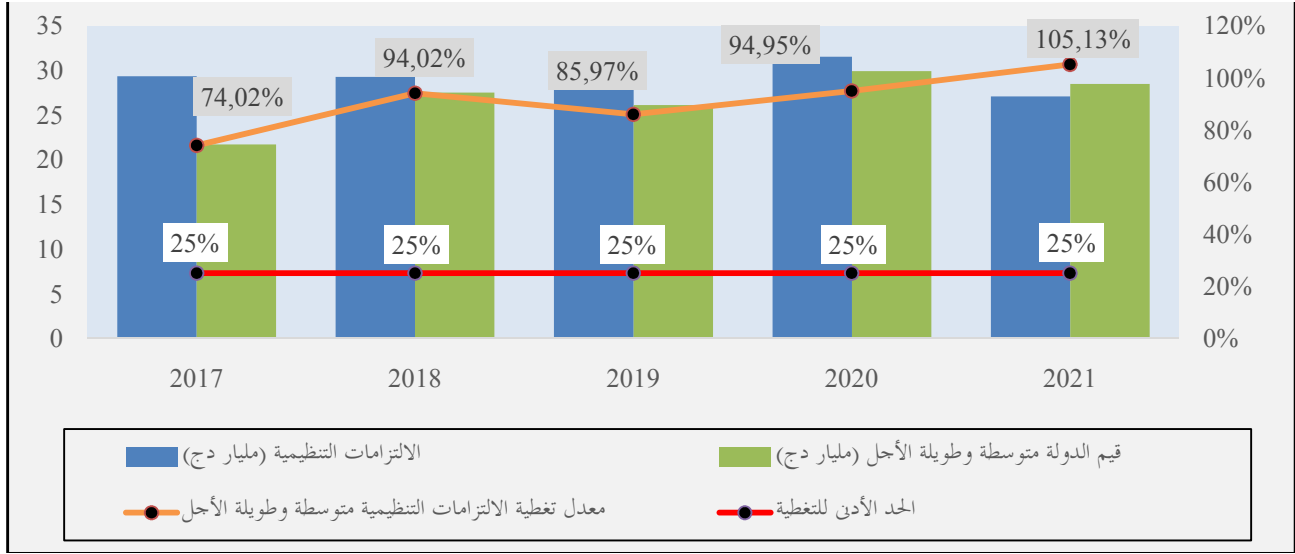
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول 04 أعلاه.

الشكل 02: نتائج معدلات تغطية الالتزامات التنظيمية بقيم الدولة في الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2017-2021



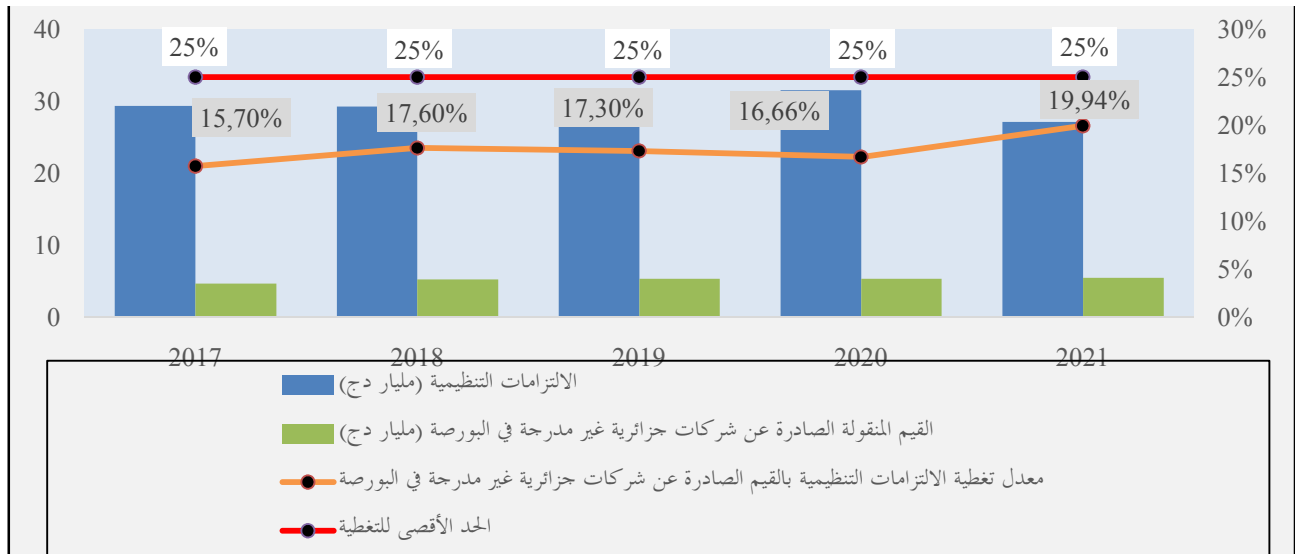
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول 04 أعلاه.

الشكل 03: نتائج معدلات تغطية الالتزامات التنظيمية بقيمة الدولة ذات الأجل المتوسط والطويل في الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2017-2021



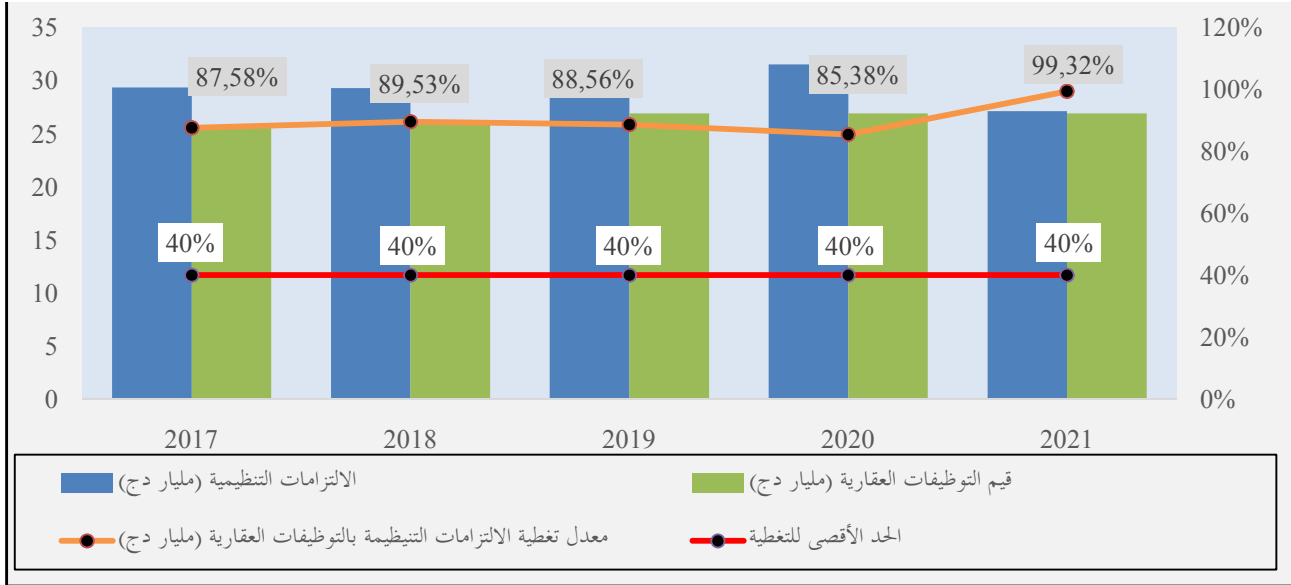
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول 04 أعلاه.

الشكل 04: نتائج معدلات تغطية الالتزامات التنظيمية بالقيم الصادرة عن شركات جزائرية غير مدرجة في البورصة في الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2017-2021



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول 04 أعلاه.

الشكل 05: نتائج معدلات تغطية الالتزامات التنظيمية بإجمالي التوظيفات العقارية في الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2021-2017



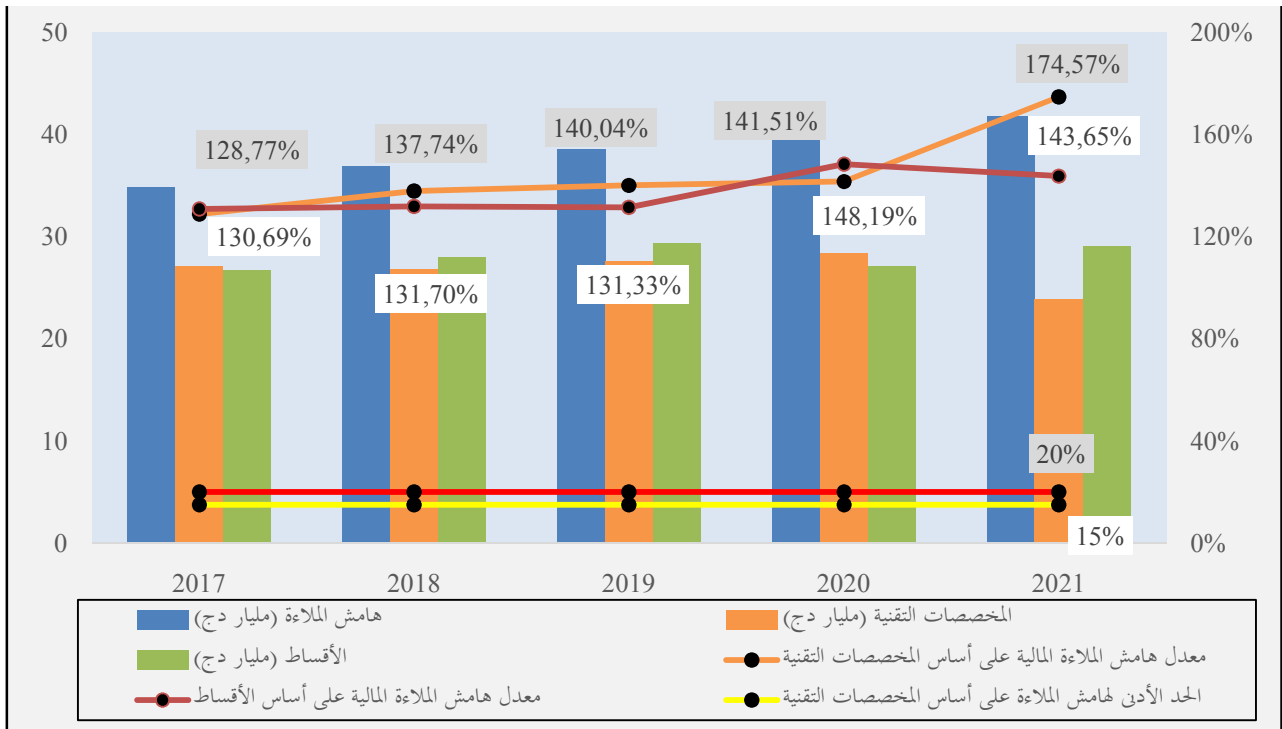
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول 04 أعلاه.

الجدول 05: نتائج معدلات هامش الملاءة في الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2021-2017

الانحراف المعياري	المتوسط	السنوات					المعدل
		2021	2020	2019	2018	2017	
2,059	38,387	41,708	40,072	38,528	36,815	34,811	هامش الملاءة (مليار دج)
1,122	26,697	23,892	28,318	27,512	26,728	27,034	المخصصات التقنية (مليار دج)
0,948	28,000	29,034	27,041	29,336	27,953	26,637	الأقساط (مليار دج)
%12,02	%144,52	%174,57	%141,51	%140,04	%137,74	%128,77	معدل هامش الملاءة على أساس المخصصات التقنية (على الأقل 15%)
%7,05	%137,11	%143,65	%148,19	%131,33	%131,70	%130,69	معدل هامش الملاءة على أساس الأقساط (على الأقل 20%)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيان التقني رقم (09) للشركة الوطنية للتأمين خلال السنوات 2021-2017.

الشكل 06: نتائج معدلات هامش الملاءة في الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2017-2021



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول 05 أعلاه.

## الإحالات والمراجع:

## قائمة المراجع باللغة العربية

1. نور الدين سنجاق الدين. (2021). نظام الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر وتطورات أنظمة الملاءة الأوروبية -دراسة مقارنة-. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 2(2)، 96-115.
2. أحمد قندوز عبد الكريم، و السهلاوي خالد عبد العزيز. (2015). هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، 10(38)، 31-47.
3. الجريدة الرسمية الجزائرية. (9 نوفمبر 2016). القرار المؤرخ في 14 ماي 2016، يتعلق بتمثيل الالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين. الجزائر.
4. القانون 04-06. (12 مارس 2006). المؤرخ في 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات. الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15.
5. المرسوم التنفيذي رقم 13-114. (31 03 2013). المؤرخ في 28 مارس 2013، والمتعلق بالالتزامات التنظيمية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين. الجريدة الرسمية الجزائرية (18).
6. المرسوم التنفيذي رقم 13-115. (31 03 2013). المؤرخ في 28 مارس 2013، والمتعلق بمحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء. الجريدة الرسمية الجزائرية (18).
7. سليمان الجيوسي، و محمد الطائي. (2010). تسويق الخدمات المالية. القاهرة، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة.
8. عمر موساوي، و عبد الكريم أحمد بو غزالة. (2018). العالمية، الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية في ظل المتغيرات. مجلة الاقتصاد الدولي والعمولة، 1(1)، 131-145.
9. عيد أحمد أبو بكر. (2011). إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار). عمان، الأردن: دار صفاء.
10. عيد أحمد أبو بكر، و وليد إسماعيل السيفو. (2009). إدارة الخطر و التأمين. الأردن: دار البيازوري العلمية للنشر و التوزيع.

## References en français

11. Bruslerie, H. d. (2014). *ANALYSE FINANCIERE (Information financière, évaluation, diagnostic)* (Vol. 5e édition). Paris: Dunod.
12. Diresction des Assurances. (2022). *Activité des Assurances en Algérie*. Direction Générale du Trésor et de la Gestion Comptable des Opérations Financières de l'Etat, Algérie.
13. Garayeta, A., De la Peña, J., & Trigo, E. (2022). Towards a Global Solvency Model in the Insurance Market: A Qualitative Analysis. *Sustainability*, 14.
14. Siopi, E., Poufnas, T., Chen, J., & Agiropoulos, C. (2023). Can Regulation Afect the Solvency of Insurers? New Evidence from European Insurers. *International Advances in Economic Research*, 29, 15-30.

## References in english

15. Broeders, D., & Chen, A. (2013). Pension Benefit Security: A Comparison of Solvency Requirements: A Pension Guarantee Fund and Sponsor Support. *The Journal of Risk and Insurance*, 80(02), 239-272.
16. Chobanova, V. (2015). Bulgarian General Insurance Companies from Solvency II Perspective. *Economic Alternatives, University of National and World Economy, Sofia, Bulgaria*(2), 117-125.
17. Xiong, L. (2014). *Statistical Computing Schemes for Proteomics Data Processing and Insurance Solvency Modeling, Doctoral thesis of Computational Science*. United States: Middle Tennessee State University.